أهمّيّة الشهادات الشفويّة للنساء في عمليّة التأريخ الفلسطينيّ

همّت زعبي*

كثرت في العقود الأخيرة اتّجاهات فكريّة نقديّة تتناول التاريخ كموضوع للتحليل ومجال معرفيّ تنعكس فيه العلاقة بين القوّة والمعرفة، بين الفئات المسيطِرة والمهمّشة. وتعمل هذه الاتّجاهات الفكريّة، ومن ضمنها دراسات التابع والتاريخ النسويّ على إ ثارة الجدل حول عمليّة التأريخ ذاتها، من خلال تناول ما يلي: هُويّة مَن يقوم بعمليّة التأريخ؛ هُويّة مَن يؤرّخ له؛ الكيفيّة التي بها يعيد التاريخ بناء الماضي وتشكيل الحاضر؛ المصادر المستعمَلة والمتاحة؛ المنهجيّات المتّبَعة لكتابة التاريخ.

على الرغم من التباينات بين المشارب الفكريّة لهذه المدارس، فإنّ ما يجمع بينها هو نقدها لعمليّة التأريخ التي هيمنت في الغرب، منذ القرن التاسع عشر حتّى بداية القرن العشرين، والتي تركّزت في سرد وتحليل أحداث جرت غالبًا بواسطة النخب وذوي النفوذ. وتميّز هذا التاريخ بتركيزه على توثيق الأحداث العامّة، متجاهلاً دَوْر النساء ومجموعات تابعة ومهمّشة أخرى في هذه الأحداث، وبإقصائهم كذوات فاعلة وتجاهُل تجاربهم وتغييبها.

أمّا في ما يتعلّق بتاريخ النساء، فنلاحظ -منذ ستّينيّات القرن الماضي- أنّها مرّت بمرحلتين أساسيّتين؛ تميّزت الأولى منهما بتوسيع البحث التاريخيّ ليتضمّن كشف معلومات جديدة عن النساء ودراسة تجاربهنّ وحياتهنّ على نحوٍ منفصل. تميّزت هذه المرحلة بالحفاظ على الفصل بين الحيّزين؛ الحيّز العامّ للرجال وما يشمله من علاقة الرجال بالعمل والحرب والثقافة، والحيّز الخاصّ للنساء وما يخصّ علاقتهنّ بالعائلة والولادة والعمل غير المأجور والطبيعة.

جاءت المرحلة الثانية بعد نقد واسع من مؤرِّخات نسويّات حول دراسات "تاريخ النساء"؛ تمحور هذا النقد حول فكرة مُفادُها أنّ محاولة كتابة تاريخ النساء في إطار المعايير القائمة في الكتابة التاريخيّة لا

تكفي لمحو السنوات الطويلة من الإهمال، وذلك أنّ المعلومات الجديدة التي أضافها التاريخ النسائيّ لا تغيّر المكانة الهامشيّة لنشاطات النساء، وإنّما تُرسّخُ من جديدٍ تهميشَهنّ وعلاقتهنّ المحدّدة داخل علاقات القوّة وبالتالي في إنتاج المعرفة. ومن خلال هذا المنظور النقديّ، يصوغ التاريخ النسويّ أسئلة إضافية تتمحور حول ضرورة بحث قضايا النوع الاجتماعيّ على نحوٍ محدّد وضمن سياق، كما يؤكّد على ضرورة تحدّي فكرة الثنائيّات والتضادّات في ما يتعلّق بالمجموعات؛ وذلك أنّها تخفي التنوّع الداخليّ والتناقضات التي في داخل كلّ مجموعة.

بالإضافة إلى النقد الموجّه حول عمليّة التأريخ التقليديّة وإسقاطاتها على إنتاج المعرفة، وجّه التأريخ النسويّ، في المرحلة الثانية من تطوّره سهام النقد، أيضًا، إلى الاعتماد الحصريّ على المستندات والأرشيفات في كتابة التاريخ مؤكّدًا على أهمّيّة الشهادات الشفويّة كأحد مصادر المعرفة المهمّة المتاحة لكتابة تاريخ النساء. وبهذا ينضمّ التأريخ النسويّ إلى المدارس النقديّة التي تشدّد على ضرورة اعتماد الشهادات الشفويّة في كتابة تاريخ المقموعين والمهمّشين والفئات غير المتعلّمة، معتبرين أنّ الشهادات الشفويّة تشكّل إحدى الوسائل القليلة المتاحة للفئات غير المتعلّمة للمساهمة في تدوين التاريخ عبر سردها للأحداث شفويًا. كذلك تشكّل هذه الوسيلة دَورًا مهمًّا في بناء الذاكرة الجماعيّة ،وفي بناء خطاب مضادّ لفئات خاضعة للهيمنة الكولونياليّة، مشكّلاً بذلك أداة للتحرّر ومساندة ضحايا العنف والظلم.

وإذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينيّة، نجد أنّ التاريخ الشفويّ يكتسب مكانة بالغة الأهمّيّة للفلسطينيّين والفلسطينيّات؛ وذلك لعدّة أسباب، أهمّها أنّ الشعب الفلسطينيّي، فضلاً عن سرقة أرضه وبلاده، يواجه منذ بداية المشروع الكولونياليّ- الاستيطانيّ في فلسطين محاولات جادّة ومستمرّة لسرقة تاريخه السياسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ، و تهميش روايته وذاكرته الجماعيّة.

إنّ عدم وجود أرشيفات منظّمة لدى الفلسطينيّين، وسرقة ومصادرة بعضها منذ عام 1948، مروراً بسرقة سجلاّت المحكمة الشرعيّة لمدينة عكّا، وأرشيف مركز الأبحاث الفلسطينيّ في بيروت عام 1982 وأرشيف دراسات المجتمع العربيّ في بيت الشرق في القدس عام 2001، كلّ هذه قامت بدَوْر كبير في

تهميش الرواية التاريخيّة الفلسطينيّة وفي وضع صعوبات جمّة أمام توثيق وكتابة التاريخ الفلسطينيّ، وهو ما يجعل -كما جاء- الشهاداتِ الشفويّةَ أحد المصادر الهامّة في هذا المسار.

أمّا السبب الثاني، فيعود إلى انشغال معظم المؤرّخين الفلسطينيّين بعد النكبة وعلى مدار عشرات السنين، حتّى بداية التسعينيّات، بالتركيز على القضيّة السياسيّة وتأريخ النخب السياسيّة. وقد ساهم هذا في تغييب التاريخ الاجتماعيّ والثقافيّ للإنسان الفلسطينيّ العاديّ والعائلة الفلسطينيّة، وأهملت بذلك الذاكرةَ الشعبيّة الفلسطينيّة فجعل تاريخَنا تاريخًا مبتوراً تغيب عنه، كذلك، التمايزاتُ الداخليّة.

أمّا السبب الثالث، فيعود إلى أهمّيّة التاريخ الشفويّ للنساء على وجه الخصوص؛ إذ يشهد التاريخ الفلسطينيّ ، بمعظمه، وعلى مدار عشرات السنوات، تغييباً لتاريخ النساء. وفي الكتابات القليلة التي حضرت فيها النساء، كان التركيز، في الغالب، على علاقة المرأة الفلسطينيّة بالسياسة وحركة المقاومة، وعلى النساء اللواتي اشتركن في نشاطات النخب السياسيّة.

إنّ شُحّ المصادر حول تاريخ النساء عمومًا، والفلاّحات على وجه الخصوص، والتركيز المفرط على الجوانب السياسيّة العامّة، أدّيا -من جهة- إلى نقص معلوماتيّ في ما يتعلّق بتاريخ شرائح كاملة من المجتمع الفلسطينيّ، وتسبّبَ -من جهة أخرى- في قصور على مستوى تحليل العلاقات الاجتماعيّة السياسيّة والاقتصاديّة الأوسع لحياة المجتمع الفلسطينيّ، بعامّة، ولحياة النساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص.

بناءً على هذا، وفي سبيل المساهمة في عمليّة كتابة التاريخ الفلسطينيّ، وبغية سدّ الفجوات المعرفيّة القائمة في روايتنا التاريخيّة، علينا بالضرورة التطرّق إلى التنوّع الداخليّ داخل المجتمع على النحو الذي يضمن توثيق تاريخ شرائحه المختلفة وعلاقات بعضها ببعض، ومن ضمن ذلك تاريخ النساء من مختلف الطبقات الاجتماعيّة ومن جميع المناطق الجغرافيّة.

وفي الظروف الراهنة، وعلى ضوء ما تقدّم، يتحوّل التاريخ الشفويّ إلى منهجيّة ملحّة وضروريّة ومصدرًا هامًّا، حيث بمقدور الشهادات الشفويّة تعويض جزء ممّا لا تستطيع المصادر المكتوبة أن

تقدّمه للرواية التاريخيّة الفلسطينيّة. إنّ استخدام التاريخ الشفويّ يسمح بالتعبير عن الاختلافات الشخصيّة والجندريّة والطبقيّة. وتساهم شهادات النساء في سدّ الفجوات في تاريخنا الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. كذلك إنّ تسليط الضوء على أدوار النساء المختلفة، من خلال الشهادات الشفويّة، يؤكّد أنّ النساء يشكّلن جزءًا هامًّا من المجتمع، متحدّيةً بهذا القيمَ السائدةَ التي لم تَعتبر تجاربَ النساء مكوّنًا في صناعة التاريخ، وتعيد صياغة قيم جديدة تسمح بالتكامل بين تجارب النساء والرجال من جميع الشرائح.

*__همّت زعبي:__ طالبة دكتوراة في العلوم الاجتماعيّة - جامعة بئر السبع